مستجوبوه طالبوا بوقف هدر المال العام

استجواب الجبري.. اتهامات بمخالفة القانون في «الزراعة» والإعلام»

فضلاء، ونحن نقول هذا حتى لا يفهم كلام عبدالصمد على منحى اخر، والاحترام والحشيمة للجميع في الجهاز.

محمد هايف: وزير الداخلية في الجلسة قال ان لا مشكلة لديه في ادراج القانون ويفترض ان يتم ذلك اذ ما تم ادراجه طلب استيضاح.

الغانم: الطلب المدرج هو المناقشة لا الاستيضاح والقانون كذلك مدرج على جدول الاعمال، ولكن سنبدأ وفق المستجدات.

ثم تلا الامين العام مضامين العرائض والشكاوى، ووافق المجلس على تأجيل الاسئلة الى الجلسة المقبلة. وانتقل المجلس الى بند الاستجوابات.

الغانم: متوقع ان تنتهي الجلسة فجر اليوم «الاربعاء»، على الا تعقد جلسة صباح الاربعاء، على ان ننهي قانون السجل العيني والغش التجاري.

خلف دميثير: نتمنى تعديل مدة مناقشة الاستجواب لان فيها مضيعة لوقت البلد، ففي كل دول العالم الاستجواب عبارة عن نصف ساعة وهو استيضاح وجواب وتنتهي المسألة والحكم للشعب وانتهينا.

الغانم: عليك تقديم الاقتراحات والتعديلات واللجان تتابع الامر وانا دوري اطبق اللائحة.

استجواب الصالح

وبدأ مناقشة الاستجواب المقدم لنائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء أنس الصالح بصفته والمقدم من النائبين محمد المطير ومحمد هايف بعد أن أبدى الوزير استعداده للمناقشة.

واعتلى النائبان المستجوبان المطير وهايف يمين منصة الرئاسة فيما اعتلى الوزير الصالح يسار منصة الرئاسة.

وكان الغانم قال في كلمة له بعد ان انتقل المجلس إلى مناقشة بند الاستجوابات ان النائبين المطير وهايف تقدما في ال18 من ابريل الحالي بهذا الاستجواب الموجه إلى الوزير الصالح بصفته.

وأوضح الرئيس الغانم انه عملا بنص المادة (135) من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة تم إبلاغ الوزير الصالح بهذا الاستجواب فور تقديمه وأدرج في جدول أعمال الجلسة.

وأضاف انه طبقا لنص المادة المذكورة لا يجوز مناقشة الاستجواب إلا بعد ثمانية أيام من يوم تقديمه وذلك في غير حالة الاستعجال وموافقة الوزير مبينا انه يجوز لمن وجه إليه الاستجواب طلب مد هذا الأجل إلى أسبوعين على الأكثر فيجاب إلى طلبه.

وذكر انه يجوز بقرار من مجلس الأمة التأجيل لمدة مماثلة ولا يجوز التأجيل لأكثر من هذه المدة إلا بعد موافقة أغلبية أعضاء المجلس. وأوضح ان الوزير الصالح طلب الثلاثاء الماضي من مقدمي الاستجواب استيضاحا حول الاستجواب «ولم يتم الرد عليه حتى الآن». وخاطب الرئيس الغانم الوزير الصالح بسؤاله «هل ترغب في مناقشة الاستجواب في الجلسة أم تطلب التأجيل» فأجاب الوزير بالقول «مستعد لاعتلاء المنصة وتفنيد ما ورد في صحيفة الاستجواب».

وبين الوزير الصالح ان إرساله لطلب الاستيضاح يأتي لتمكين الشعب الكويتي والنواب «الذين هم اليوم بمثابة قضاة» من الاطلاع على الوقائع المقصودة من كل محور وحتى يتمكن النواب من الحكم في الوقائع التي سيقدمها النائبان.

وأعرب عن أسفه «الشديد» لعدم تجاوب النائبين المستجوبين معه بالرد على الاستيضاح قائلا انهما «آثرا الإبقاء على الاستجواب مبهما دون وقائع محددة إلا أنني مستعد لاعتلاء المنصة لتفنيد ما ورد في صحيفة الاستجواب». وفي هذا الشأن نصت المادة (135) من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة على أن «يبلغ الرئيس الاستجواب إلى رئيس مجلس الوزراء أو الوزير المختص فور تقديمه ويدرج في جدول أعمال أول جلسة تالية لتحديد موعد للمناقشة فيه بعد سماع أقوال من وجه إليه الاستجواب بهذا الخصوص».

وحول موعد مناقشة الاستجواب نصت المادة آنفة الذكر على أنه «لا تجري المناقشة في الاستجواب إلا بعد ثمانية أيام على الأقل من يوم تقديمه وذلك في غير حالة الاستعجال وموافقة رئيس مجلس الوزراء أو الوزير حسب الأحوال». وتعطي المادة من وجه إليه الاستجواب الحق في أن «يطلب مد الأجل المنصوص عليه في الفقرة السابقة إلى أسبوعين على الأكثر فيجاب إلى طلبه ويجوز بقرار من المجلس التأجيل لمدة مماثلة ولا يكون التأجيل لأكثر من هذه المدة إلا بموافقة أغلبية أعضاء المجلس». ويشمل طلب الاستجواب المقدم من النائبين ثلاثة محاور يتعلق الأول بحسب مقدميه ب»هدم دولة المؤسسات» فيما يتعلق المحور الثاني وفقا لما اعتبره النائبان «ظلم الكويتيين في التوظيف وعدم إنصاف المتقدمين على وظيفة محام (ب) في الفتوى والتشريع».

ويتضمن المحور الثالث فيعنى وفقا للنائبين ب»التجاوزات في المناقصات العامة وهدر أموال الدولة».

«الفتوى والتشريع»

انتقد النائب محمد هايف ما وصفه ب»التجاوز الصارخ والظلم الكبير» للمتقدمين على وظيفة محام (ب) في إدارة الفتوى والتشريع معتبرا إياه وفق رأيه «تحطيما ومصادرة لحقوق الكفاءات من الشباب».

جاء ذلك في كلمة المتحدث الأول من المستجوبين أثناء بداية مناقشة الاستجواب الموجه من قبله والنائب محمد المطير إلى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء أنس الصالح بصفته ضمن بند الاستجوابات. وشدد على رفضه ما سماه ب»مصادرة حقوق الكفاءات عبر الاستثناءات والمحسوبية» اللذين أصبحا هما الأصل عند الوزير قائلا ان التعيين في الجهات الحكومية يجب ألا يخضع ل»المساومات» ولا بد أن يكون المعيار هو الكفاءة وان «ممارسة بعض الوزراء لهذه الثقافة في التعيينات لن يمر».

واتهم الجهات الحكومية التابعة لوزير مجلس الوزراء ب»تجاهل» ملاحظات ديوان المحاسبة وعدم الرد على الأسئلة البرلمانية المقدمة من النواب قائلا ان «الوزير لا يرد على أسئلتي البرلمانية وتجاهلها دون إبداء الأسباب ما يعني عدم اعترافه بها».

وانتقد ما وصفه ب»التجاوزات» التي مارسها الوزير في الهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات باستثناء الموظفين من شرط الخبرة والمؤهل إضافة إلى الاستعانة بمستشار اجنبي براتب يخالف لائحة شؤون التوظف في الهيئة. ورأى ان «الأصل عند الوزير هو منح الاستثناءات في مجلس ديوان الخدمة المدنية» مشيرا إلى عدد التظلمات المقدمة من الموظفين بشأن المناصب الاشرافية «الكبيرة» إلى الديوان على حد قوله إضافة إلى التعسف من قبل الوزير مع الموظفين في طلبات النقل والندب المقدمة لدى الديوان.

وأبدى استياءه لما اعتبره ب»عدم خضوع الموظفين الذين تم تعيينهم في المحافظات لنظام البصمة في الحضور والانصراف والتكدس الحاصل في تعييناتهم دون إعطائهم أي مسؤولية أو مهام إضافة إلى حرمانهم من الترقيات والتقييم». وأكد ان نواب مجلس الأمة يحملون أمانة ومسؤولية عظيمة في مراقبة عمل الوزراء وتوجيه الاستجوابات إليهم في حال تقصيرهم عن أداء دورهم وقدر الوزراء هو تحمل مسؤوليتهم السياسية تجاه الاستجوابات وانتقد النائب محمد المطير ما اسماه ب»ممارسة نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء أنس الصالح من ترضيات للنواب في التعيين على وظيفة محام (ب) في إدارة الفتوى والتشريع» معتبرا إياه «انعداما للعمل المؤسسي».

جاء ذلك في كلمة المتحدث الثاني من المستجوبين أثناء بداية مناقشة الاستجواب الموجه من قبله والنائب محمد هايف إلى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء أنس الصالح بصفته ضمن بند الاستجوابات. واتهم الوزير ب»الظلم الصريح» في التعيين لهذه الوظيفة بدلا من اتباع معيار الكفاءة مشيرا إلى «وجود أكثر من 900 متقدم نجح منهم أكثر من 100 متقدم وأن الإدارة تعمدت عدم إعطائهم الدرجة الكافية للنجاح في المقابلة الشخصية».

ورأى أن بعض المتقدمين إلى وظيفة محام (ب) في إدارة الفتوى والتشريع «ظلموا باعتبارهم حاصلين على تقدير امتياز من جامعات مستواها عال مقابل قبول من هم أقل كفاءة منهم». وأبدى تساؤله عن إمكانية وقدرة إدارة الفتوى والتشريع على استيعاب أكثر من 400 متقدم تم قبولهم في وظيفة محام (ب) وتوفير أماكن لهم في الإدارة.

وانتقد ما اعتبره «غيابا لدور وزير (مجلس الوزراء) في خطة عمل الحكومة إضافة إلى تحميله مسؤولية «التقصير» في مشاريع الدولة

ردود الصالح

خلال مداخلته، أكد نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء أنس الصالح ان اجراءات اجتياز اختبارات المتقدمين على وظيفة محام (ب) في إدارة الفتوى والتشريع تمت وفق قانون تنظيم (الفتوى والتشريع) الذي ينص على أن «المسؤول عن الإدارة هو رئيس الفتوى».

جاء ذلك في كلمة الوزير الصالح في جلسة مجلس الأمة العادية عقب انتهاء النائبين المستجوبين محمد المطير ومحمد هايف من بداية مرافعتهما أثناء مناقشة الاستجواب الموجه منهما إلى الوزير بصفته ضمن بند الاستجوابات.

وقال ان إدارة الفتوى والتشريع وضعت ضوابط بشأن كيفية اختيار العدد المطلوب من المتقدمين لوظيفة محام (ب) حيث ان من تقدموا بطلب التوظيف تجاوز عددهم العدد المطلوب للتعيين وهو أكثر من 400 متقدم.

ولفت إلى نشره تغريدة على حسابه الرسمي بموقع التواصل الاجتماعي (تويتر) أوضح من خلالها انه وفقا لما انتهت إليه اللجنة المكلفة بإجراء المقابلات الشخصية لمن اجتاز الاختبارات في توظيف المتقدمين لوظيفة محام (ب) في إدارة الفتوى والتشريع فقد اعتمدت أكثر من 400 متقدما ومتقدمة لهذه الوظيفة. وأضاف انه نشر تغريدة أخرى على حسابه في (تويتر) بتكليفه إدارة الفتوى والتشريع الإعلان عن الاستعلام عن إجراءات اجتياز الاختبارات.

وأوضح ان التعيين في إدارة الفتوى والتشريع كان مغلقا طوال الثمان سنوات الماضية مشيرا إلى قيامه بفتح باب التعيين إلى وظيفة محام (ب) وزيادة أعدادهم من 100 محام إلى 400 محام تم قبولهم.

وأعرب عن ترحيبه بمبادرة عدد من النواب بتشكيل لجنة تحقيق برلمانية حول ضوابط نتائج قبول الدفعة الأخيرة لوظيفة محام (ب) في (الفتوى والتشريع) مؤكدا انه ليس لديه شيء يجزع منه. وتساءل عن أسباب قيام النائبين بتقديم الاستجواب بعد يومين من قرار مجلس الأمة بالموافقة على تشكيل لجنة التحقيق البرلمانية بهذا الشأن رغم موافقة جميع النواب على هذا الطلب. وحول الإجراءات التي تمت بشأن قبول الدفعة الأخيرة لوظيفة محام (ب) في إدارة الفتوى والتشريع أشار الوزير إلى قراره بتشكيل لجنة برئاسة رئيس الفتوى والتشريع المستشار صلاح المسعد للنظر في طلبات المتقدمين لهذه الوظيفة.

وتطرق إلى إعلان اللجنة المكلفة بهذا الشأن قبول 35 متقدما لوظيفة محام (ب) حاصلين على تقدير امتياز و275 حاصلين على تقدير جيد جدا و133 حاصلين على تقدير جيد مؤكدا ان جميع من تم قبولهم من خريجي جامعات معترف فيها.

أعلن رئيس المجلس مرزوق الغانم انتهاء مناقشة استجواب نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء أنس الصالح «دون وجود متحدثين كمؤيد ومعارض للاستجواب ودون تلقيه أي اقتراحات».

استجواب الجبري

بدأ المجلس مناقشة الاستجواب الموجه إلى وزير الإعلام ووزير الدولة لشؤون الشباب محمد الجبري بصفته والمقدم من النواب رياض العدساني والدكتور عادل الدمخي ومحمد الدلال.

جاء ذلك بعد انتقال المجلس إلى الاستجواب الثاني حيث اعتلى النواب المستجوبون الثلاثة يمين منصة الرئاسة فيما اعتلى الوزير الجبري يسار منصة الرئاسة.

وكان الوزير الجبري أبدى في وقت سابق من جلسة الامس استعداده لصعود المنصة ومناقشة الاستجواب الموجه إليه بصفته المقدم من النواب الثلاثة مؤكدا جهوزيته لتفنيد محاور الاستجواب.

وقال رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم في كلمة له حينها إن النواب العدساني والدمخي والدلال تقدموا الثلاثاء الماضي بهذا الاستجواب الموجه إلى الوزير الجبري بصفته. وأوضح الغانم أنه عملا بنص المادة (135) من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة تم ابلاغ الوزير الجبري بهذا الاستجواب فور تقديمه وأدرج في جدول أعمال الجلسة.

وأضاف أنه طبقا لنص المادة المذكورة لا يجوز مناقشة الاستجواب إلا بعد ثمانية أيام من يوم تقديمه وذلك في غير حالة الاستعجال وموافقة الوزير مبينا انه يجوز لمن وجه إليه الاستجواب طلب مد هذا الأجل إلى أسبوعين على الأكثر فيجاب إلى طلبه.

وذكر انه يجوز بقرار من مجلس الأمة التأجيل لمدة مماثلة ولا يجوز التأجيل لأكثر من هذه المدة إلا بعد موافقة أغلبية أعضاء المجلس. وأوضح انه تقدم الوزير الجبري الأحد الماضي بطلب استيضاح من موجهي الاستجواب «وتم الرد عليه من قبلهم أمس الاول».

وخاطب الرئيس الغانم الوزير الجبري بسؤاله «هل ترغب في مناقشة الاستجواب أم تطلب التأجيل» فأجاب الوزير بالقول «جاهز لصعود المنصة».

ملف الحيازات الزراعية

انتقد النائب محمد الدلال قيام الهيئة العامة للزراعة والثروة السمكية بتوزيع حيازات زراعية وجواخير لأشخاص غير مستحقين معتبرا ذلك «تجاوزا عن القوانين واللوائح».

جاء ذلك في كلمة المتحدث الأول من المستجوبين أثناء بداية مناقشة الاستجواب الموجه من قبله والنائبين رياض العدساني والدكتور عادل الدمخي إلى وزير الإعلام وزير الدولة لشؤون الشباب محمد الجبري بصفته ضمن بند الاستجوابات.

ورأى ان (هيئة الزراعة) لم تحقق الأهداف والغرض من إنشائها ولم تلتزم بالعمل المؤسسي مبينا ان دور الهيئة يجب أن يكون داعما للزراعة والثروة السمكية.

وأشار إلى تقرير لجنة الميزانيات والحسابات الختامية البرلمانية الذي أكد ان الهيئة لم تؤد الأغراض التي أنشئت لأجلها مبديا استياءه ل»تحول المزارع والجواخير إلى استراحات ومنتجعات ومخازن يتم فيها الإيجار والبيع» على حد قوله.

كما عبر عن استغرابه اسناد الحكومة لوزير الإعلام وزير الدولة لشؤون الشباب مهمة الاشراف على (هيئة الزراعة).

وذكر انه عندما تم تعيين مدير عام (هيئة الزراعة) «حدث خلافا بينه وبين الوزير الأمر الذي أدى إلى قيام الوزير بتجميد صلاحياته» على حد قوله متسائلا «هل من حق الوزير القيام بذلك».

وأوضح الدلال ان قانون إنشاء (هيئة الزراعة) أعطى الوزير صفة اشرافية على عمل الهيئة رافضا وفق ما اعتبره «التدخلات التي مارسها الوزير في عمل الهيئة». وأشار إلى مخالفة (هيئة الزراعة) لقانون تعارض المصالح والنظم ذات الصلة عبر «منحها حيازات زراعية وحيوانية لبعض أعضاء الهيئة» على حد قوله. واتهم (هيئة الزراعة) ب»توزيع حيازات زراعية تتعارض مع مسار مشروع الطريق الإقليمي وسكة الحديد».

وأبدى استياءه لقيام (هيئة الزراعة) بتوزيع قسائم زراعية وتوسعة قسائم أخرى مقابل حرمان مواطنين من الحصول على قسائم زراعية بحجة ما اسماه «عدم وجود مشاريع مطروحة في الأنشطة الزراعية». واتهم (هيئة الزراعة) بتوزيع أراضي من أملاك الدولة من المفترض ألا يتم التصرف بها إلا عن طريق المزاد العلني مشيرا إلى قرار مجلس الوزراء والقرارات الصادرة من (هيئة الزراعة) التي تقضي بقيام إدارة أملاك الدولة والهيئة بالتنسيق والتصرف في الأراضي وفقا لآلية المزاد العلني. وألقى النائب الدلال اللوم على الوزير لمخالفته قرار مجلس الوزراء بتكليف الجهات الحكومية التابعة له بإنشاء مكاتب للتفتيش والتدقيق.

وانتقد تعيين وزارة الإعلام لعدد 350 مفتشا منذ عام 2017 دون الاستدلال على قيامهم بأعمال التفتيش بتكلفة بلغت 848 ألف دينار وفقا لتقرير ديوان المحاسبة.

وأشار إلى ما اسماه ب»الممارسات غير الدستورية المتعلقة بتجاهل الوزير وتسويفه ومحاولة التضليل بعدم الرد على الأسئلة البرلمانية».

الغانم: استجواب الكندري لسمو رئيس مجلس الوزراء بالجلسة المقبلة

أعلن رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم عن تقديم النائب الدكتور عبد الكريم الكندري استجوابا موجها لسمو رئيس مجلس الوزراء مبينا انه سيدرج على جدول أعمال أول جلسة تالية.

وقال الغانم في تصريح بمجلس الأمة امس على هامش جلسة امس تقدم النائب الدكتور عبدالكريم الكندري باستجواب لسمو رئيس مجلس الوزراء وقد قمت باتخاذ كافة الإجراءات اللائحية وأبلغت سموه بالاستجواب وسوف يدرج في أول جلسة تالية».

من جهة أخرى قال الغانم: أخذت موافقة المجلس على ترتيب بنود الجلسة»، مضيفا ان المجلس بدأ بالبنود الاساسية وهي التصديق على المضابط وبنود الرسائل والأوراق الواردة وكشف الشكاوى والإحالات ومن ثم انتقل لمناقشة الاستجواب الاول الموجه الى نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء انس الصالح.

وأضاف ان المجلس سينتقل بعد الانتهاء من الاستجواب الاول الى مناقشة الاستجواب الثاني الموجه لوزير الإعلام وزير الدولة لشؤون الشباب محمد الجبري ثم المداولتين على القانونين اللذين أقرا بمداولتهما الأولى في الجلسة الماضية على ان ترفع بعدها الجلسة.

الدلال: الهيئة العامة للزراعة والثروة السمكية وزعت حيازات زراعية وجواخير لغير المستحقين

المزارع والجواخير تحولت إلى استراحات ومنتجعات ومخازن يتم فيها الإيجار والبيع

الهيئة وزعت حيازات زراعية تتعارض مع مسار مشروع الطريق الإقليمي وسكة الحديد

تعيين 350 مفتشاً بوزارة الإعلام منذ عام 2017 دون الاستدلال على قيامهم بأعمال التفتيش بتكلفة 848 ألف دينار

محمد الجبري

محمد الدلال

رئيس مجلس الشيوخ الفرنسي والوفد المرافق